وتظهر هذه السياسة، بالنسبة للفلسطينيين على الأقل، كأنها حصيلة مواقف الجناح العمالي الصهيوني تجاه الفلسطينيين خلال ما يزيد على نصف قرن، بعد أن تم تنقيحها واعادة النظر فيها في ضوءتجارب العقد الماضي والتغييرات التي شهدها. فأسس ما يسمى الحل الاردني للمسألة الفلسطينية، يمكن تعقبها في الفكر، وأحيانا في الممارسة الصهيونيين منذ مطلع العشرينات. ومع منتصف الثلاثينات، أصبح هذا الاتجاه بمثابة ركن ثابت في السياسة الصهيونية، خصوصا بعد تعيين موشي شاريت رئيسا للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، الذي سعى دائما، وبذل كل ما في جهده، لحل القضية الفلسطينية مع الهاشميين، لدرجة دفعت بعضهم إلى اطلاق لقب «شاريت الهاشمي» عليه. ويلاحظ أيضا أن بريطانيا نفسها، يوم كانت صاحبة النفوذ في المنطقة، لم تكن بعيدة كثيرا عن هذا الاتجاه؛ إذا أن مشروع تقسيم فلسطين لسنة ١٩٣٧، نص على ضم الأجزاء المخصصة من البلد للعرب إلى شرق الاردن. وإن كان هذا المشروع قد جمُد في حينه، لأسباب لا مجال لاثباتها هنا، فقد نفُذ فيما بعد، بشكل أو بآخر، خلال حرب ١٩٤٨، واتفاقيات الهدنة العربية – الاسرائيلية التي نجمت عنها. وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، طرأ «تخفيض» ما على قيمة الدور الاردني، بعد أن سيطرت اسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية، ولكن ما أن «راحت السكرة وجاءت الفكرة» حتى اتضح أنه لا غنى عن الحل الاردني، وإن اختلف مفهوم هذا الحل ومضمونه، من حقبة إلى اخرى.

غير أن هذا الحل المقترح، وإن كان يسمى اردنيا، ليس في حقيقة الأمر، وكما يظهر من طبعته الأخيرة، إلا حلاً اردنيا – فلسطينيا. فالاتجاه إلى حمل الفلسطينيين على لعب دور معين، يفوق الأدوار السابقة التي اقترحت عليهم أو رسمت لهم، واضح للغاية. ولم يتم ذلك إلا بحكم واقع الحال، نتيجة لانبعاث القضية الفلسطينية مجددا خلال العقد الاخير؛ ومن خلال السعي إلى التخلص من المشاكل الناجمة عن السيطرة على أعداد كبيرة من الفلسطينيين، وتأمين اعترافهم باسرائيل من جهة، ورفض منظمة التحرير الفلسطينية وشن الحرب عليها من جهة اخرى. وفي هذا المجال أيضا، يبدو أن اشتراط الاعتراف المسبق باسرائيل، من قبل أي فلسطيني، لكي يصبح بالامكان «الحديث» معه، قد جاء بحكم واقع الحال أيضا. ففي الوقت الذي حصلت اسرائيل فيه على اعتراف أكبر دولة عربية بها، وهناك سفارة مصرية في تل – أبيب،واخرى اسرائيلية في القاهرة، لا يمكن، اسرائيليا، القبول بأقل من ذلك، عند التعامل مع العرب الاخرين (وكان وفد من الحزب الحاكم في مصر قد حضر مؤتمر حزب العمل، بصفة مراقب).

وتبقى هنالك ملاحظة أخيرة، بشأن خطورة هذا البرنامج، من حيث طبيعة واضعيه وقدراتهم. فحزب العمل الاسرائيلي تنظيم سياسي قديم، ذو خبرة واسعة في النشاط السياسي، ومرن، ويتقن اصول اللعبة الدبلوماسية، ولديه احتياطه من الكوادر المجرّبة، وامتداداته على الساحة الدولية. وباستطاعته، إذا قرر وضع برنامجه موضع التطبيق، كسب العديد من القوى لجانبه، أو تحييدها على الاقل، مما يخلق تحديات جديدة، أو مطّبات خطيرة، لم يكن بالامكان، أن تظهر خلال حكم الليكود، بتصلبه المعهود.